أثر اتفاق البلدان في الترجيح بين الروايات

نماذج تطبيقية

من كتاب العلل لابن أبي حاتم الرازي ، المتوفى سنة ٣٢٧ هـ

الدكتور / إبراهيم عبد الرازق ويح

أستاذ الحديث وعلومه المساعد

بكلية أصول الدين بطنطا

جامعة الأزهر

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين ، سيدنا محمد النبي الأمين ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد

فلقد اهتم علماء السنة بالحديث النبوي الشريف عموما ؛ لأنه المصدر التشريعي الثاني بعد القرآن الكريم ، كما اعتنوا ببيان علل الأحاديث النبوية على وجه الخصوص ، لأنه بمعرفة العلل يُعْرَفُ كلام النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – من غيره ، وصحيح الحديث من ضعيفه ، وصوابه من خطئه .

وقد ذكروا في مصنفاتهم عددا من قرائن الترجيح بين الروايات المختلفة ، ومنها : قرينة اتفاق البلدان في الترجيح بين الروايات .

ولقد قمتُ باستقراء العلل لابن أبي حاتم ، لاستنباط ما يوضح هذه القرينة من خلال النماذج التطبيقية ، التي أوردتها في ثنايا هذا البحث ، ولم يكن قصدي استيعاب كل النماذج ، بل اقتصرت على ما يُجَلِّيْ أثر هذه القرينة في الترجيح بين المرويات .

فاكتفيت ببيان بلدية الراوي الذي ترجحت روايته بهذه القرينة ، كما نص عليها ابن أبي حاتم ، وذلك اعتمادا على مصادر كتب الرجال المعتبرة .

وجاء البحث في مقدمة ، ومبحثين ، وخاتمة ، فأما المبحث الأول : فيحتوي على مكانة علم العلل ، وأهمية قرينة البلدية ، وتنبيه العلماء عليها ، وأما المبحث الثاني : فهو لُبُّ البحث ، ويشتمل على النماذج التطبيقية ، وتخريجها ، ودراستها دراسة حديثية ،

والترجيح بين الروايات بهذه القرينة ، وأما الخاتمة : فتشتمل على نتائج البحث والفهارس .

أسأل الله – تعالى – أن أكون قد وفقت فيما قصدت ، وأسأله الإخلاص في القول والعمل ، إنه سبحانه ولي ذلك والقادر عليه ، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين .

الدكتور / إبراهيم عبد الرازق ويح

المبحث الأول

مكانة علم العلل ، وأهمية قرينة اتفاق البلدان

يكاد ينعقد إجماع الأئمة المتخصصين في السنة النبوية على أن علم العلل من أجل أنواع علوم الحديث .

قال الخطيب البغدادي : " فَإِنَّ مَعْرِفَةَ الْعِلَلِ أَجَلُّ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ"(١)، وذكر الحاكم أن معرفَة علل الحَدِيث من أجل هَذِه الْعُلُوم (٢)

وقال أيضا : " مَعْرِفَةُ عِلَلِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ عِلْمٌ بِرَأْسِهِ غَيْرَ الصَّحِيحِ، وَالسَّقِيمِ، وَالْجَرْحِ وَالتَّعْدِيل " (٣)

ونقل ابن أبي حاتم عن مَحْمُودِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سُمَيْعٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ صَالِحٍ ، يَقُولُ : " مَعْرِفَةُ الْحَدِيثِ بِمَنْزِلَةِ مَعْرِفَةِ الذَّهَبِ وَالشَّبَهِ ، فَإِنَّ الْجَوْهَرَ إِنَّمَا يَعْرِفُهُ أَهْلُهُ ، وَلَيْسَ لِلْبَصِيرِ فِيهِ حُجَّةٌ ، إِذَا قِيلَ لَهُ : كَيْفَ قُلْتَ : إِنَّ هَذَا بَائِنٌ – يَعْنِي الْجَيِّدَ أَوْ الرَدِيءَ – " (٤)

وقال الحافظ ابن حجر : " وهو مِن أَغْمضِ أنواعِ علومِ الحديثِ وأدقِّها ، ولا يقومُ بهِ إلاَّ مَنْ رَزَقَهُ اللهُ تعالى فهْماً ثاقِباً ، وحِفْظاً واسِعاً ، ومعرِفةً تامَّةً بمراتِبِ الرُّواةِ ، وملَكَةً قويَّةً بالأسانيدِ والمُتونِ ؛ ولهذا لم يَتكلم فيهِ إلاَّ القليلُ مِن أَهلِ هذا الشأْنِ " (٥)

وتعد قرينة اتفاق البلدان من الموضوعات الهامة في علم العلل ، لما لها من أثر في ضبط المرويات ، والجرح والتعديل .

وممن نبه على أهمية هذه القرينة ما ذكره الرامهرمزي بسنده إلى أَبِي أُسَامَةَ ، وَسَأَلَهُ رَجُلٌ عَنْ حَدِيثٍ ، وَقَالَ : أَنَا غَرِيبٌ ، فَقَالَ : «أَهْلُ

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (٢/ ٢٩٤) .

(٢) معرفة علوم الحديث للحاكم صـــ ١١٨ .

(٣) المصدر السابق صـــ : ١١٢ .

(٤) علل الحديث لابن أبي حاتم (١/ ٣٨٩ ، ٣٩٠) .

(٥) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ، صـــ ١١٣ .

بَلَدِي حَقُّهُمْ أَوْجَبُ عَلَيَّ مِنْكَ»(١)

وأورد – أيضا – بسنده إلى أَبِيْ عَاصِمٍ ، وقَالَ لَهُ رَجُلٌ : يَا أَبَا عَاصِمٍ ، أَنَا غَرِيبٌ ، فَحَدِّثْنِي ، قَالَ : " أَهْلُ مِصْرِي – وَاللَّهِ – أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْكَ " ، ثُمَّ قَالَ : " أَلَا تَدْرِي مَا كَانَ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ يَقُولُ – إِذَا قَالَ لَهُ الرَّجُلُ : أَنَا غَرِيبٌ ؟ – ، كَانَ يَقُولُ : أَهْلُ مِصْرِي – وَاللَّهِ – أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْكَ " (٢)

وفي التحري عن البلدية : أُوْرِدُ ما ذكره الرامهرمزي – أيضا – بسنده عن مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْمُهَلَّبِ الْأَزْدِيُّ ، قَالَ : " كَانَ زَائِدَةُ لَا يُحَدِّثُ أَحَدًا حَتَّى يَمْتَحِنَهُ ، فَإِنْ كَانَ غَرِيبًا : قَالَ لَهُ : مَنْ أَيْنَ أَنْتَ ؟ ، فَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْبَلَدِ : قَالَ : أَيْنَ مُصَلَّاكَ ؟ ، وَيَسْأَلُ كَمَا يَسْأَلُ الْقَاضِي عَنِ الْبَيِّنَةِ ، فَإِذَا قَالَ لَهُ : سَأَلَ عَنْهُ ، فَإِنْ كَانَ صَاحِبَ بِدْعَةٍ قَالَ : لَا تَعُودَنَّ إِلَى هَذَا الْمَجْلِسِ ، فَإِنْ بَلَغَهُ عَنْهُ خَيْرًا أَدْنَاهُ وَحَدَّثَهُ ، فَقِيلَ لَهُ : يَا أَبَا الصَّلْتِ ، لِمَ تَفْعَلُ هَذَا ؟ ، قَالَ : أَكْرَهُ أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ عِنْدَهُمْ ، فَيَصِيرُوا أَئِمَّةً يُحْتَاجُ إِلَيْهِمْ ، فَيُبَدِّلُوا كَيْفَ شَاءُوا " (٣).

وأخرج الخطيب البغدادي في " الكفاية " ، " بَابِ الْقَوْلِ فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ إِذَا اجْتَمَعَا ، أَيُّهُمَا أَوْلَى " ، بسنده إلى حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ ، يَقُولُ : " كَانَ الرَّجُلُ يَقْدَمُ عَلَيْنَا مِنَ الْبُلْدَانِ ، وَيَذْكُرُ الرَّجُلَ ، وَنُحَدِّثُ عَنْهُ ، وَنُحْسِنُ عَلَيْهِ الثَّنَاءَ ، فَإِذَا سَأَلْنَا أَهْلَ بَلَدِهِ وَجَدْنَاهُ عَلَى غَيْرِ مَا نَقُولُ ، قَالَ : وَكَانَ يَقُولُ : أَهْلُ بَلَدِ الرَّجُلِ أَعْرَفُ بِالرَّجُلِ " .

---

(١) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي صـ ٥٧٠ .

(٢) المصدر السابق صـ ٥٧١ .

(٣) المصدر السابق صـ ٥٧٤ .

قَالَ الْخَطِيبُ : لَمَّا كَانَ عِنْدَهُمْ زِيَادَةُ عِلْمٍ بِخَبَرِهِ ، عَلَى مَا عَلِمَهُ الْغَرِيبُ مِنْ ظَاهِرِ عَدَالَتِهِ ، جَعَلَ حَمَّادٌ الْحُكْمَ لِمَا عَلِمُوهُ مِنْ جَرْحِهِ ، دُونَ مَا أَخْبَرَ بِهِ الْغَرِيبُ مِنْ عَدَالَتِهِ . (١)

ويقول عادل عبد الشكور : " فمما لاشكَّ فيه أنَّ أهل البلد أعلم بحديث شيوخهم ، كما أنهم أعلم بفتواهم من حيث الأصل .

فإذا اختلف على مالك : رجَّحنا المدنيين منهم ، وإذا اختلف على قَتادة : رجَّحنا البصريين منهم ، وإذا اختلف على الأعمش ، أو أبي إسحاق : رجَّحنا الكوفيين منهم ، وهكذا ، مالم تأتِ قرينة أقوى تعارض ذلك. (٢)

وقد ذكر الدكتور / ماهر الفحل قرينة البلدية ضمن قرائن الترجيح بين الروايات ، فكانت برقم (١٢) ، حيث قال : " رواية الراوي عن أهل بلده : كثير من الرواة يكونون ثقاتٍ ، قليلي الخطأ إذا رووا عن أهل بلدهم ، ويكونون على النقيض من ذلك في حال الرواية عن غيرهم ، كإسماعيل بن عياش ، قال عنه ابن رجب : " لا يضبط حديث الحجازيين فحديثه عنهم ضعيف " .

وقد يعود السبب في ذلك إلى أن الراوي إذا حدث عن أهل بلده فإن كتبه تكون قريبة منه ، والشيوخ الذين حدث عنهم بين ظهرانيه ، فإذا ما وقع لبس ما فإن الراوي يُسرع إلى كتبه ، أو شيوخه ، لدفع ما وقع من التباس .

وقد وُصِفَ جمهرة من الرواة بأنهم ثقات إذا حدثوا عن أهل بلدهم

---

(١) الكفاية في علم الرواية صـــ ١٠٦ .

(٢) قواعد العلل وقرائن الترجيح ، صـــ ٨٣ .

، ضعاف إذا حدثوا عن غيرهم .

لذلك فإن معرفة بلد الراوي من قرائن الترجيح بين الروايات المختلفة من جهة ، ومعرفة قوة روايته وضعفها من جهة أخرى .

وممن وُصِفَ بهذا الوصف : إسماعيل بن عياش – كما سبق – ، وبقية بن الوليد ، وغيرهم .

وعلى العكس مما ذُكِرَ : يدخل في هذه القرينة رواية الراوي في غير بلده ، إذ أن المعتاد لمَّاْ يُحَدِّثُ في بلدِه يكون بين شيوخه ، وكتبه ، فيكون ذلك أقرب إلى الصواب ، وقد يسافر الراوي فيكون بعيدا عن كتبه ، أو بعيدا عن تعاهد محفوظه ، ومذاكرته ، فيحدث من حفظه ، فيقع في الغلط ، كما حصل لمعمر بن راشد " أ.هـ"[1]

وفائدة معرفة بلدان الرواة كما ذكر الجعبري في رسوم التحديث ، في النوع الرابع والستين : " معرفة بلدان الرواة وأوطانهم في معرفة مخارج الحديث " [2]

وممن أورد فوائد معرفة ذلك – أيضا – الدكتور / أكرم العمري ، حيث قال : " أن التقسيم على المدن سواء في كتب الطبقات العامة ، أم نتيجة التصنيف في رجال بلدة واحدة ، يمكننا من معرفة بلدان الرواة ، ومواطنهم ، والصلة بين بعضهم .

فمن طريق معرفة أوطان الرواة : يمكن التحقق من اللقاء بين الرواة ، فإذا لم يكونا من بلد واحد ، ولم يدخل أحدهما بلد الآخر ، ولا التقيا في حج ونحوه ، وليست للراوي إجازة بما يروي ، فعندئذ يعرف أن في السند إرسالا ، أو انقطاعا ، أوعضلا ، أوتدليسا .

---

(١) الجامع في العلل والفوائد ، ١٣٦/١ ، ١٣٧ .

(٢) رسوم التحديث ، صـ ١٩٧ .

كما أن معرفة أوطان الرواة ربما تفيد في التمييز بين الاسمين المتفقين في اللفظ ، فينظر في شيخه وتلميذه الذي روى عنه ، فربما كانا أو أحدهما من بلد أحد المتفقين في الاسم ، فيغلب على الظن أن أحدهما هو المذكور في السند، لا سيما إذا لم يعرف له سماع بغير بلده.

لقد استعاضت كتب تواريخ الرجال التي لم ترتب على المدن عن ذلك بذكر عداد الرجل في الأمصار ، وربما نسبته إلى المدينة والقبيلة معا .

أما قول البعض : أن ما حدث للعرب من الانتساب إلى البلاد والأوطان ، لما غلب عليها من سكنى القرى والمدائن ، وضياع كثير من أنسابها ، فلم يبق لها غير الانتساب إلى البلدان ، وكانت قبل ذلك تنسب إلى القبائل .

فهو يصدق على المتأخرين من الرواة ، أما المتقدمون فقد ذكرت أنسابهم إلى جانب ذكر الأمصار التي نزلوها ، وذلك زيادة في التعريف بهم ". (١)

وقال الزركشي في النكت : " الْخَامِس : معرفَة من اشترك من رجال الْإِسْنَاد فِي فقه ، أَو بلد ، أَو إقليم ، وَهَذَا النَّوْع نَافِع فِي التَّرْجِيح عِنْد التَّعَارُض ، فَإِن رِوَايَة أهل الْبَلَد بَعضهم عَن بعض أولى من رِوَايَة أهل الْبَلَد عَن غَيرهم ، وَمن ثمَّ : كَانَ إِسْمَاعِيل بن عَيَّاش حجَّة فِي الشاميين ؛ لأَنهم أهل بَلَده دون الْحِجَازِيِّينَ ، وَرجح الْحَاكِم فِي مُسْتَدْركه حَدِيثا فِي التَّيَمُّم بذلك " (٢)

(١) بحوث في تاريخ السنة المشرفة ، صـ ٢٠٢ ، ٢٠٣ .

(٢) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي ، ١/ ٦٩ ، ٧٠ .

المبحث الثاني
النماذج التطبيقية من كتاب العلل لابن أبي حاتم

النموذج الأول

قال ابن أبي حاتم(١):

سألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ ابنُ الْمُبَارَكِ، عَنِ ابْنِ جابر، عن بُسْر بن عُبَيد الله، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ، عَنْ واثِلَة، عَنْ أَبِي مَرْثَد، عَنِ النبيِّ(ﷺ) قَالَ: "**لاَ تُصَلُّوا إِلَى القُبُورِ، وَلاَ تَجْلِسُوا عَلَيْهَا**"؟.

قَالَ أَبِي: يَرَوْنَ أَنَّ ابنَ الْمُبَارَكِ وَهِمَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ؛ أدخلَ أَبَا إِدْرِيسَ الخَوْلانيَّ بَيْنَ بُسْر بْنِ عُبَيد الله وَبَيْنَ واثِلَة.

وَرَوَاهُ عِيسَى بنُ يُونُسَ، وصَدَقَةُ بنُ خَالِدٍ، والوليدُ بنُ مُسْلِمٍ، عَنِ ابْنِ جَابِرٍ، عن بُسْر بن عُبَيد الله؛ قَالَ: سمعتُ واثِلَةَ يحدِّث عَنْ أَبِي مَرْثَد الغَنَوي، عَنِ النبيِّ (ﷺ).

قَالَ أَبِي: بُسْرٌ قَدْ سَمِعَ مِنْ واثِلَة، وَكَثِيرًا مَا يحدِّث بُسْرٌ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ؛ فغَلِطَ ابنُ الْمُبَارَكِ، فظنَّ أَنَّ هَذَا ممَّا روَى عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ، عَنْ واثِلَة، وَقَدْ سمعَ هَذَا الحديثَ بُسْرٌ مِنْ واثِلَةَ نفسِه؛ لأنَّ أهلَ الشَّام أعرفُ بحديثِهم.

وقال ابن أبي حاتم(٢):

سألتُ أَبِي عَن حديثٍ رَوَاهُ ابْنُ المُبارك، عن عبد الرحمن بْنِ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ، عَنْ بُسْر بن عُبَيدالله، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الخَوْلاني، عَنْ واثِلَة بْنِ الأَسْقَع، عَنْ أَبِي مَرْثَد الغَنَوِيّ، عن النبيِّ(ﷺ)، قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : وابنُ المُبارك أدخلَ بَيْنَهُمَا أَبَا إِدْرِيسَ، فأيُّهما أصحُّ عِنْدَكَ؟ فَقَالَ: الصَّحيحُ مَا يَقُولُهُ أَهْلُ دِمَشْقَ؛ لَيْسَ بَيْنَهُمَا أَبُو إِدْرِيسَ، وَقَدْ وَهِمَ ابنُ

(١) –علل الحديث لابن أبي حاتم (٢/ ٢١٣/٥٦)،وأعاده بنصه في (٣/ ١٠٢٩/٤٩٥).

(٢) – علل الحديث لابن أبي حاتم (٣/ ١٠٩٢/٥٦٧).

المُبارك فِي زِيَادَتِهِ أَبَا إِدْرِيسَ؛ لأن بُسْر بن عُبَيدالله رَوَى عَنْ واثِلَة ولَقِيَه، وَلا أعلمُ أَبَا إِدْرِيسَ رَوَى عَنْ واثِلَة شَيْئًا، وأهلُ الشَّام أضبطُ لِحَدِيثِهِمْ مِنَ الغُرباء.

تخريج الحديث وبيان الاختلافات المؤثرة في الترجيح

أولاً: رواية عبد الله بن المبارك، عن ابن جابر عن بسر عن أبي إدريس عن واثلة عن أبي مرثد، أخرجها:

- مسلم في "صحيحه" كتاب الجنائز – باب النهي عن الجلوس على القبر والصلاة عليه (٦٦٨/٢ رقم٩٧٢ "٩٨") عن حَسَن بْن الرَّبِيعِ الْبَجَلِيّ.
- وابن خزيمة في "صحيحه" كتاب الصلاة – باب النهي عن الصلاة خلف القبور (٤٠٧/١ رقم٧٩٤) من طريق عبد الرحمن بن مهدي.
- والترمذي في أبواب الجنائز – باب ما جاء في كراهية المشي على القبور (٣/ ٣٥٨ رقم١٠٥٠) عن هناد.
- وابن حبان في "صحيحه" (٩١/٦ رقم ٢٣٢٠) من طريق حبان بن موسى.
- وأبو يعلى في "مسنده" (٨٣/٣ رقم١٥١٤) عن العباس بن الوليد النرسي.
- والطحاوي في "شرح معاني الآثار" كتاب الجنائز – باب الجلوس على القبور (٥١٥/١ رقم٢٩٤٣) من طريق عبيد الله بن محمد التيمي.
- وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٠/ ١٥٧-١٥٨) من طريق ابن مهدي والعباس بن الوليد النرسي.

جميعهم عن عبد الله بن المبارك به، بزيادة أبي إدريس بين بسر وواثلة.

ثانياً: رواية عيسى بن يونس، أخرجها:

- أبو داود في "سننه" كتاب الجنائز – باب كراهية القعود على القبر (٢١٧/٣رقم٣٢٢٩) عن إبراهيم بن موسى الرازي أخبرنا عيسى، حدثنا عبد الرحمن يعني ابن يزيد بن جابر، عن بسر بن عبيد الله، قال: سمعت واثلة بن الأسقع، سمعت أبا مرثد الغنوي، بدون ذكر أبي إدريس.

ثالثاً: رواية صدقة بن خالد، أخرجها:

- ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٤٢/١ رقم٣١٥) عن هشام بن عمار، وقَالَ: وَصَدَقَةُ مِنْ أَثْبَتِهِمْ فِي ابْنِ جَابِرٍ.
- والطبراني في "المعجم الكبير" (١٩٣/١٩ رقم٤٣٣) من طريق هشام بن عمار.
- والحاكم في "مستدركه" (٢٤٤/٣ رقم ٤٩٧٦) عن أبي مسهر.

كلاهما ثنا صَدَقَةُ بْنُ خَالِدٍ، ثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ، حَدَّثَنِي بُسْرُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ، قَالَ: سَمِعْتُ وَاثِلَةَ بْنَ الْأَسْقَعِ، يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا مَرْثَدٍ الْغَنَوِيَّ. بدون ذكر أبي إدريس.

رابعاً: رواية الوليد بن مسلم، أخرجها:

- مسلم في "صحيحه" كتاب الجنائز – باب النهي عن الجلوس على القبر والصلاة عليه (٦٦٨/٢ رقم٩٧٢ "٩٧") عن علي بن حجر السعدي.
- وأحمد في "مسنده" (٤٥٠/٢٨ رقم١٧٢١٥).
- والترمذي في أبواب الجنائز – باب ما جاء في كراهية المشي على القبور (٣/ ٣٥٨ رقم١٠٥١) عن علي بن حجر وأبي عمار.

- والنسائي في "سننه" كتاب القبلة – باب النهي عن الصلاة إلى القبر(٢/٦٧رقم ٧٦٠) عن علي بن حجر.
- والطحاوي في "شرح معاني الآثار" كتاب الجنائز – باب الجلوس على القبور (١/٥١٥ رقم٢٩٤١) من طريق حامد بن يحيى.

جميعهم عن الوليد بن مسلم عن ابن جابر عن بسر عن واثلة عن أبي مرثد، ليس فيه ذكر لأبي إدريس.

خامساً: رواية بكر بن يزيد الطويل، أخرجها:

ابن عساكر في تاريخ دمشق(١٠/١٦٠) من طريق علي بن المديني عن بكر بن يزيد عن بسر بن عبيد الله(١) عن واثلة بن الأسقع قال حدثني أبو مرثد الغنوي، وليس فيه ذكر لأبي إدريس.

من خلال الدراسة السابقة يتبين لنا ما يلي:

اختلف على عبد الرحمن بن يزيد بن جابر في روايته على وجهين:

الأول: روايته عن بسر عن واثلة دون واسطة بينهما.

الثاني: روايته عن بسر عن واثلة بواسطة أبي إدريس.

الوجه الأول: فقد رواه جماعة منهم: عيسى بن يونس، وصدقة بن خالد، والوليد بن مسلم، وبكر بن يزيد الطويل.

– وهذا الوجه قد رجحه أبو حاتم وأحمد والبخاري والدارقطني.

وأما الوجه الثاني: فقد رواه ابن المبارك عنه، وقد تفرد به كما نص

(١) هكذا في المطبوع من نسخة "تاريخ دمشق" ط دار الفكر، وقال محققها" (كذا بالأصل وفي المطبوعة المجلدة العاشرة ص ١٨: نا بكر بن يزيد بن الطويل نا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن بسر بن عبيد الله)، ويؤيد رواية بكر عن ابن جابر أن الدارقطني ساقها كذلك في "العلل" (٧/٤٣ رقم ١١٩٩).

عليه الحاكم في المستدرك بقوله:" وقد تفرد به عبد الله بن المبارك بذكر أبي إدريس الخولاني فيه بين بسر بن عبيد الله وواثلة"(٣/٢٤٤ رقم ٤٩٧٤).

وقد اعتمد أبو حاتم في ترجيحه على قرينة البلدية حيث قال: (بُسْرٌ قَدْ سَمِعَ مِنْ واثِلَة، وَكَثِيرًا مَا يحدِّث بُسْرٌ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ؛ فغَلِطَ ابنُ الْمُبَارَكِ، فظنَّ أنَّ هَذَا ممَّا روَى عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ، عَنْ واثِلَة، وَقَدْ سمعَ هَذَا الحديثَ بُسْرٌ مِنْ واثِلَةَ نفسِه؛ لأنَّ أهلَ الشَّام أعرفُ بحديثِهم).

وقال أيضاً: (الصَّحيحُ مَا يَقُولُهُ أَهْلُ دِمَشْقَ؛ لَيْسَ بَيْنَهُمَا أَبُو إِدْرِيسَ، وَقَدْ وَهِمَ ابنُ المُبارك فِي زِيَادَتِهِ أَبَا إِدْرِيسَ؛ لأن بُسْر بن عُبَيد الله رَوَى عَنْ واثِلَة ولَقِيَه، وَلا أعلمُ أَبَا إِدْرِيسَ رَوَى عَنْ واثِلَة شَيْئًا، وأهلُ الشَّام أضبطُ لِحَدِيثِهِمْ مِنَ الغُرباء(١).

وهذان النصان واضحان في الترجيح بقرينة اتفاق البلدان.

<u>ومما يتضافر مع ما ذكره أبو حاتم في ترجيحه ما يلي:</u>

قول الترمذي في "العلل الكبير" (ص:١٥١): (سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: حَدِيثُ الْوَلِيدِ بْنُ مُسْلِمٍ أَصَحُّ ، وَهَكَذَا رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ ، عَنْ بُسْرِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ ، عَنْ وَاثِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَبُسْرُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ سَمِعَ مِنَ وَاثِلَةَ. وَحَدِيثُ ابْنِ الْمُبَارَكِ خَطَأٌ إِذْ زَادَ فِيهِ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ).

---

(١) والشاميون الذين رجح أبو حاتم روايتهم هم المذكورون في التخريج سابقا وهم: عيسى بن يونس وقد نص على شاميته: المزي في تهذيب الكمال (٢٣/٦٢). وصدقة بن خالد نص على شاميته المزي في تهذيب الكمال (١٣/١٢٨). والوليد بن مسلم نص على شاميته المزي في تهذيب الكمال (٣١/٨٦). وبكر بن يزيد الطويل نص على شاميته الخطيب في تاريخ بغداد (٧/ ٩٤).

وقال الدارقطني في "العلل" (٤٣/٧ رقم ١١٩٩) حين سئل عن الحديث المذكور: (يَرْوِيهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ؛ فَرَوَاهُ الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، وَصَدَقَةُ بْنُ خَالِدٍ، وَبَكْرُ بْنُ يَزِيدَ الطَّوِيلُ، وَمُحَمَّدُ بْنُ شُعَيْبٍ، وَأَيُّوبُ بْنُ سُوَيْدٍ، وَغَيْرُهُمْ، عَنِ ابْنِ جَابِرٍ، عَنْ بُسْرِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ وَاثِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ، عَنْ أَبِي مَرْثَدٍ، وَخَالَفَهُمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، .... وَالْمَحْفُوظُ مَا قَالَهُ الْوَلِيدُ، ومن تَابَعَهُ عَنِ ابْنِ جَابِرٍ، لَمْ يَذْكُرْ أَبَا إِدْرِيسَ فِيهِ...).

ونقل ابن عساكر في "تاريخه" (١٠/ ١٦١) عن أبي بكر أحمد بن هانئ الأثرم قال: سمعت أحمد بن محمد بن حنبل وذكر حديث أبي مرثد الغنوي عن النبي (ﷺ): "لا تصلوا إلى القبور" فقال إسناد جيد، قلت له ابن المبارك يدخل فيه أبا إدريس فقال نعم، وقال غيره عن بسر بن عبيد الله قال سمعت واثلة، فقال الهيثم بن خارجة ما صنع ابن المبارك شيئاً هذا صدقة والوليد، وذكر ثالثاً عن بسر بن عبيد الله ليس فيه أبا إدريس.

ومن الجدير بالذكر في هذا السياق :

أن إخراج الإمام مسلم – رحمه الله تعالى – لرواية ابن المبارك ، التي أعلها الأئمة (أبو حاتم ، والبخاري ، والدارقطني) يرجح النظرية القائلة بأن مسلما قد ضَمَّنَ الباب الواحد الطبقات الثلاث التي أرسى عليها كتابه ، حيث يبدأ الباب برواية الحفاظ المتقنين للاحتجاج بها ، ثم يختم الباب بالروايات المعلولة ، التي تُكْتَشَفُ عِلَّتُهَا بمقارنتها بما صَدَّرَ به الباب .

هذا ما ظهر لي – والله أعلم – ، وبناء على ذلك : فإن الإمام مسلما موافق للأئمة باعتماد الوجه الصحيح ، وتصديره الباب بما هو راجح عند الأئمة ، حيث صَدَّرَ الباب برواية الوليد بن مسلم ، وَأَتْبَعَهَا برواية ابن المبارك ، وقد وَضَّحْتُ ذلك في التخريج .

النموذج الثاني

قال ابن أبي حاتم(١):

وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ عِكْرِمَة ابن عمَّار عَنْ شَدَّادٍ أَبِي عمَّار، عَنْ أَبِي أُمامَة؛ قَالَ: جَاءَ رجلٌ إلى النبيِّ (ﷺ) فَقَالَ: أَقِمْ عَلَيَّ الحَدَّ! فَقَالَ: أَتَوَضَّأْتَ حِينَ أَقْبَلْتَ؟، قال: نعم! قال: وَصَلَّيْتَ مَعَنَا؟، قال: نَعَمْ! قَالَ: فَإِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ عَفَا عَنْكَ. قلتُ لأَبِي: رَوَاهُ الأَوْزَاعِيُّ، عَنْ شَدَّاد أَبِي عمَّار، عَنْ واثِلَة، عن النبيِّ (ﷺ)؛ فأيُّهما أصَحُّ؟ قَالَ: الأوزاعيُّ أعلمُ به؛ لأنَّ شَدَّاداً دِمَشقيٌّ وَقَعَ إِلَى الْيَمَامَةِ، والأوزاعيُّ مِنْ أَهْلِ بلدِهِ، والأوزاعيُّ أَفْهَمُ بِهِ، وأهلُ الْيَمَامَةِ يَروون عَنْهُ ثلاثةَ أَحَادِيثَ(٢)؛ يَقُولُونَ: عَنْ شَدَّاد، عَنْ أَبِي أُمامَة، أحدُها هَذَا. قلتُ: والآخَرَينِ هما اللَّذَانِ رواهما الأوزاعيُّ ؟قالا: هَذَا سِوى ذاك؛ غيرَ أن الوليد ابن مُسْلِم يحكي عَنِ الأوزاعيِّ، عَن شَدَّاد، عَن واثِلَة.

وروى عُمَر بن عبد الواحد، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ، عَن شَدَّاد، عَن أبي أُمَامَة، فقد اتفَقَتْ روايةُ عُمَر بن عبد الواحد عَنِ الأوزاعيِّ مَعَ رواية عِكْرِمَة بْن عمَّار، والوليدُ بْن مُسْلِم كثيرُ الوَهَمِ، والذي عِنْدِي: أنَّ الحديثَ عَنْ أَبِي أُمامَة أشبَهُ، وأنَّ الوليد وَهِمَ فِي ذَلِكَ.

---

(١) – علل الحديث (٢ /٤٣٥-٤٣٨ / ٤٩٤) .

(٢) – انظر تخريج هذه الأحاديث الثلاثة التي أشار إليها أبو حاتم في حاشية التحقيق على كتاب علل الحديث لابن أبي حاتم (٢ / ٤٣٦).

تخريج الحديث وبيان الاختلافات المؤثرة في الترجيح

أولاً : رواية عكرمة بن عمار عن شداد أبي عمار عن أبي أمامة

أخرجها:

- أخرجها مسلم في صحيحه كتاب التوبة باب قوله تعالى:" إن الحسنات يذهبن السيئات" (٤/٢١١٧/ رقم ٢٧٦٥) من طريق عمر بن يونس.
- والنسائي في السنن الكبرى كتاب الرجم باب ذكر من اعترف بحد ولم يسمه
  (٦ / ٤٧٦ / رقم ٧٢٧٥) من طريق ابن أبي زائدة.
- وأحمد في مسنده (٣٦ / ٤٩١ / رقم ٢٢١٦٣) عن زيد بن الحباب .
  وأيضاً في (٣٦ / ٥٩٩ / رقم ٢٢٢٦٦) عن أبي نوح وعبد الصمد .
- والطبراني في الكبير (٨ / ١٣٨ / رقم ٧٦٢٤) من طريق عاصم بن علي.
- والروياني في مسنده (٢ / ٣٠٤ / رقم ١٢٥٢) من طريق عمر بن يونس.
- والبيهقي في شعب الإيمان (٩ / ٢٩٥ / رقم ٦٦٨٠) من طريق أبي الوليد.
- وابن عساكر في معجمه (١ / ٤٩٣ / رقم ٦٠٢) من طريق أبي الوليد.

ثانياً : رواية الأوزاعي عن شداد أبي عمار عن أبي أمامة

أخرجها:

- ابن خزيمة في صحيحه كتاب الصلاة باب في فضائل الصلوات الخمس (١٦٠/١ / رقم ٣١١) من طريق الوليد بن مسلم.
- أبو داود في سننه كتاب الحدود باب في الرجل يعترف بحد ولا يسميه (١٣٥/٤ / رقم ٤٣٨١) من طريق عمر بن عبد الواحد.
- والنسائي في السنن الكبرى كتاب الرجم باب ذكر من اعترف بحد ولم يسمه (٦ / ٤٧٥ / رقم ٧٢٧٢) من طريق عمر، (٤٧٦ / رقم ٧٢٧٣) من طريق الوليد بن مزيد.
- أحمد في مسنده (٣٦/ ٦١٦ / رقم ٢٢٢٨٦) عن أبي المغيرة.
- والطبراني في الكبير (٨ / ١٣٨ / رقم ٧٦٢٣) من طريقي أبي المغيرة ويحي بن عبد الله البابلتي.

ثالثاً : رواية الأوزاعي عن شداد عن واثلة عن النبي ﷺ

أخرجها:

- النسائي في السنن الكبرى كتاب الرجم باب ذكر من اعترف بحد ولم يسمه (٦ / ٤٧٥ / رقم ٧٢٧١) من طريق الوليد عن أبي عمرو قال حدثني شداد أبو عمار أن واثلة بن الأسقع.
- وابن حبان في صحيحه كتاب الصلاة ذكر تكفير الصلوات الخمس (١٥/٥/رقم ١٧٢٧) من طريق الوليد.
- والطبراني في الكبير (٢٢ / ٦٧ / رقم ١٦٢) من طريق محمد بن كثير.

من خلال الدراسة السابقة يتبين لنا ما يلي:

اختلف على شداد في روايته على وجهين:

الأول : رواية عكرمة بن عمار عنه عن أبي أمامة.

الثاني : رواية الأوزاعي عنه عن أبي أمامة.

الوجه الأول: رواه عمر بن يونس، و ابن أبي زائدة، وأبو نوح وعبد الصمد، وعاصم بن علي، وأبو الوليد.

وأما الوجه الثاني: رواه الوليد بن مسلم، وعمر بن عبد الواحد، والوليد بن مزيد، وأبو المغيرة، ويحي البابلتي – وهذا الوجه قد رجحه أبو حاتم و النسائي. وترجيحه للوجه الثاني بناءً على قرينة اتفاق البلدان حيث قال: الأوزاعي أعلم به لأن شدادا دمشقي وقع إلى اليمامة والأوزاعي من أهل بلده، والأوزاعي أفهم به، كما حكى الاختلاف عن الأوزاعي في روايته عن شداد عن واثلة، وفي روايته عن شداد عن أبي أمامة وترجيحه لرواية الأوزاعي عن شداد عن أبي أمامة، لأن روايته عن واثلة من طريق الوليد بن مسلم وهو كثير الوهم، وقد وافقه على هذا الترجيح النسائي بقوله:" لا نعلم أن أحداً تابع الوليد على قوله عن واثلة، والصواب أبو عمار عن أبي أمامة".

النموذج الثالث

قال ابن أبي حاتم(١):

وسمعتُ أَبِي وَذَكَرَ حَدِيثًا رَوَاهُ عَوْف، عَنْ زِيَادِ بْنِ حُصَين، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ تَمَثَّلَ وَهُوَ مُحْرِمٌ:

وَهُنَّ يَمْشِينَ بِنَا هَمِيساً فَقَالَ أَبِي: رَوَى البصريُّون، عَنْ زِيَادِ بْنِ حُصَين، عَنْ أَبِي العالِيَةِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَرَوَاهُ الكوفيُّون عَنْ زِيَادٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ أَبِي: البصريُّون أعلمُ بِزِيَادِ بْنِ حُصَين.

تخريج الحديث وبيان الاختلافات المؤثرة في الترجيح

أولاً: رواية عوف عن زياد بن حصين عن أبيه عن ابن عباس

أخرجها:

- سعيد بن منصور في التفسير من سننه (٣ / ٣٠٦ /رقم ٣٤٥) عن هشيم عن عوف عن زياد بن حصين عن أبيه .

ثانياً: رواية زياد بن حصين عن أبي العالية عن ابن عباس

أخرجها:

- الحاكم في المستدرك (٢ / ٣٠٣ / رقم ٣٠٩٣) من طريق الأعمش عن زياد. وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.
- والطبري في تفسيره (٤ / ١٢٧ / رقم ٣٥٨٠) من طريق الأعمش عن زياد.

(١) – علل الحديث (٣ / ٢٢٧ /٨١٩).

- وابن أبي شيبة في مصنفه (٣ / ٣١٠ / رقم ١٤٤٩٢) من طريق الأعمش عن زياد.
- والبيهقي في السنن الكبرى (٥/ ١٠٧ / رقم ٩١٧٣) من طريق الأعمش عن زياد.

من خلال الدراسة السابقة يتبين لنا ما يلي:

اختلف على زياد بن حصين على وجهين:

الوجه الأول: رواه عوف عنه .

الوجه الثاني: رواه الأعمش عنه عن أبي العالية، وهذا الوجه قد رجحه أبو حاتم بقرينة البلدية حيث قال : البصريون أعْلم بزياد بن حصين، فأبو العالية وهو رفيع بن مهران بصريٌ ترجم له الذهبي في سير أعلام النبلاء (٤ / ٢٠٧)، وزياد بن حصين بصريٌ ترجم له البخاري في التاريخ الكبير (٣ / ٣٤٩).

النموذج الرابع

قال ابن أبي حاتم(١):

وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رواه الثَّوري، عن عُبَيدالله، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ؛ قَالَ: كتبَ عُمَرُ إِلَى أُمَراءِ الأَجنَاد: ألاَّ يَأْخُذُوا الجِزْيَةَ إِلا مِمَّن جَرَتْ عليه المَوَاسي قَالَ أَبِي: ومنهُم مَنْ يَقُولُ: عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَسلَمَ، عَنْ عُمَرَ.

قلتُ لأَبِي: فأيُّهما الصَّحيحُ؟.

قَالَ: الثَّوْرِيُّ حافظٌ، وأهلُ الْمَدِينَةِ أعلمُ بِحَدِيثِ نَافِعٍ مِنْ أَهْلِ الكُوفة.

تخريج الحديث وبيان الاختلافات المؤثرة في الترجيح

أولاً: رواية الثوري عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر لم أقف عليها.

ثانياً: رواية نافع عن أسلم عن عمر أخرجها :

- ابن زنجويه في الأموال كتاب الفيء ووجوهه وسبيله باب من تجب عليه الجزية (١/١٥٠/رقم١٤٣) من طريق الحسن بن الحر، (١/١٥٠/رقم١٤٢) من طريق عبيد الله بن عمر، (١/١٥٦/رقم ١٥٥) من طريق أيوب.
- وعبد الرزاق في مصنفه كتاب أهل الكتاب باب الجزية (٦/٨٥/رقم١٠٠٩٠) عن عبد الله بن عمر، (٦ / ٨٨ /١٠٠٩٦) من طريق أيوب، (١٠/٣٢٩/رقم ١٩٢٦٧) من طريق أيوب، (١٠ / ٣٣١ / رقم ١٩٢٧٣) عن عبدالله بن

(١) – علل الحديث (٣/ ٣٥٨–٣٥٩ / رقم ٩٣٢).

عمر.

- وابن أبي شيبة في مصنفه كتاب السير باب ما قالو في وضع الجزية (٤٢٨/٦/رقم٣٢٦٣٦) من طريق عبيد الله بن عمر، (٤٢٩/٦/رقم٣٢٦٤٠) و(٦/ ٤٨٤ / رقم ٣٢١٢٩).
- سعيد بن منصور في سننه كتاب الجهاد باب ما جاء في قتل النساء والولدان (٢٨٢/٢ / رقم ٢٦٣٢) من طريق الحجاج.
- والطحاوي في شرح معاني الأثار كتاب السير باب بلوغ الصبي بدون الاحتلام(٢١٧/٣/رقم٥١٤١)من طريق عمر بن محمد، (٢١٧/٣/رقم٥١٤٢) من طريق أيوب وعبيد الله.
- والبيهقي في السنن الكبرى كتاب الجزية باب الزيادة على الدينار (٣٢٨/٩/رقم١٨٦٨٢) من طريق عبيد الله، (٣٢٩/٩ / رقم ١٨٦٨٣)، (٣٣٣/٩/رقم ١٨٧٠٠) من طريق الحسن بن الحر.

جميعهم عن نافع عن أسلم عن عمر.

من خلال الدراسة السابقة يتبين لنا ما يلي:

اختلف على نافع في روايته على وجهين:

الوجه الأول: رواية الثوري عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر لم أقف عليها.

الوجه الثاني: رواية نافع عن أسلم عن عمر وهذا الوجه قد رجحه أبو حاتم بقرينة البلدية حيث قال: الثوري حافظ، وأهل المدينة أعلم بحديث نافع من أهل الكوفة، فسفيان الثوري كوفي مع كونه حافظاً إلا أن أبا حاتم قد رجح رواية أهل المدينة الذين رووه عن نافع عن أسلم عن عمر.

النموذج الخامس

قال ابن أبي حاتم(١):

وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ عَمْرو بْن أَبِي قَيْس، عَن مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ حَفْص، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ عُبادة، عن النبيِّ (ﷺ) : أنه عاد عبدَالله بن رَواحة، فما تحوَّزَ عبدُالله عن مكانِه، فقال النبيُّ (ﷺ): مَنْ شُهَدَاءُ أُمَّتِي؟، قَالُوا: القتلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، قَالَ: القَتْلُ فِي سَبِيلِ اللهِ شَهَادَةٌ، والبَطْنُ شَهَادَةٌ، والغَرَقُ شَهَادَةٌ ...، الحديثَ؟.

قَالَ أَبِي: ورَوَاهُ [شُعْبَةُ]، عَنْ أبي بكر ابن حَفْص، عن ابن الفَصِيح- أَوْ أَبِي المُصَبِّح – عَنِ ابْنِ السِّمْط، عَنْ عُبادة، عَنِ النبيِّ (ﷺ)، قَالَ أَبِي: وَهَذَا أشبهُ، لَيْسَ لأَبِي صَالِحٍ مَعْنًى، لَمْ يضبط عَمْرٌو، وضبَطَ شُعْبَة. وَهَذَا حديثٌ مِنْ حديثِ أَهْلِ الشَّام، وَهُوَ أَبُو المُصَبِّح المَقْرائي، عَنْ شُرَحْبيل بن السِّمْط، عن عُبادة.

تخريج الحديث وبيان الاختلافات المؤثرة في الترجيح

أولاً: رواية عمرو بن أبي قيس عن منصور عن أبي بكر بن حفص، عن أبي صالح، عن عبادة، عن النبيِّ (ﷺ) لم أقف عليها من هذا الطريق، بل وقفت على طريقين آخرين عن منصور عن أبي بكر بن حفص، عن أبي مصبح عن شرحبيل بن السمط عن عبادة، عن النبيِّ (ﷺ) وفيما يلي تخريجهما:

- أخرجه الدارمي في سننه كتاب الجهاد باب ما يعد من الشهداء(٣/١٥٦٤/رقم٢٤٥٨) من طريق اسرائيل عن منصور به.

١ – علل الحديث (٣/٣٩١،٣٩٢/رقم ٩٥٨).

- أخرجه الضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (٨/٢٩٠/ رقم٣٥٤) من طريق حرب عن منصور به.

ثانياً: رواية شعبة عن أبي بكر بن حفص، عن ابن الفصيح أو ابي المصبح، عن ابن السمط، عن عبادة، عن النبيِّ (ﷺ)، أخرجها:

- أحمد في المسند (٢٩/٣٣٣/رقم١٧٧٩٧) عن عفان عن شعبة به ، (٣٧/٣٥٩/رقم٢٢٦٨٤) عن يحيى بن سعيد عن شعبة به ، (٣٧/٤١٧/٢٢٧٥٦) عن عفان عن شعبة به .
- الشاشي في مسنده (٣/٢٠٨/رقم١٣٠٣) من طريق سليمان عن شعبة به، (٣/١٠٨/رقم١٣٠٤) من طريق هشام بن عبد الملك عن شعبة به، (٣/٢٠٩/رقم١٣٠٥) من طريق النضر عن شعبة عن ابي بكر قال: سمعت رجلا من أهل الشام يقال له ابن المصبح أو المصبح، (٣/٢١٨/رقم١٣١٨) من طريق بشر بن عمر عن شعبة به، بدون ذكر شرحبيل بن السمط.
- الطيالسي في مسنده (١/٤٧٥/رقم٥٨٣) عن شعبة به.
- أبو نعيم في الطب النبوي باب السل داء يقتل ويهزل (٢/٥٧٧/رقم٦٠٧) من طريق سليمان بن حرب، عن شعبة به.
- الضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (٨/٢٨٩/رقم٣٥٢) من طريق يحيى بن سعيد عن شعبة به، ورقم (٣٥٣) من طريق سليمان بن حرب عن شعبة به.
- البيهقي في شعب الإيمان (١٢/٢٨٧/رقم٩٤١٣) من طريق أبي داود عن شعبة به.

من خلال الدراسة السابقة يتبين لنا ما يلي:

اختلف على أبي بكر بن حفص في روايته على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: رواية منصور عنه عن أبي صالح عن عبادة، وهذه الرواية لم أقف عليها.

الوجه الثاني: رواية منصور عن أبي بكر بن حفص، عن أبي مصبح عن شرحبيل بن السمط عن عبادة، عن النبيُّ (ﷺ).

الوجه الثالث: رواية شعبة عن أبي بكر بن حفص، عن ابن الفصيح أو أبي المصبح، عن ابن السمط، عن عبادة، عن النبيُّ (ﷺ).

وقد رجح أبو حاتم الوجه الثالث بقرينة البلدية حيث قال:" ليس لأبي صالح معنى، لم يضبط عمرو وضبط شعبة، وهذا حديث من حديث أهل الشام"، ومما يؤيد ذلك ما جاء في تخريج الوجه الثاني أيضاً عن منصور.

وقد نص على شامية أبي المصبح المقرائي ابن عساكر في تاريخ دمشق(٢٣٦/٦٧)، كما نص المزي على شامية شرحبيل بن السمط في تهذيب الكمال (٤١٨/١٢).

النموذج السادس

قال ابن أبي حاتم(١):

وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ الحَكَم بْنُ مُوسَى، عَنِ الهَيْثَم بْنِ حُمَيد، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَاقِدٍ، عَنْ بُسْر بْنِ عُبَيد الله، عَنِ ابْنِ عَائِذٍ، عَنْ أَبِي الدرداء، عن النبيِّ (ﷺ) قَالَ: مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا ... ؟.

قَالَ أَبِي: هَذَا حديثٌ كَانَ أهلُ الشَّامِ يُسْأَلون عَنْهُ، وَذَكَرُوا أَنَّهُ ليس عندهم قَالَ أَبِي: وَالَّذِي عِنْدِي أَنَّ بُسْر بن عُبَيد الله إِنَّمَا يَرْوِي عَنْ أَبِي إدريسَ الخَوْلانيِّ عائذِ الله، وَلا أعلَمُ رَوَى عَنِ ابْنِ عائذ شيئاً؛ لأَنَّ ابْنَ عَائذٍ حِمصي، وبُسْرٌ دِمَشْقي، فَلا أَعْلَمُ رَوَى عَنْهُ شَيْئًا، وَأَرَى أَنَّه أَرَادَ: عَنْ عَائِذِ اللَّهِ، فَقَالَ: ابْنُ عَائِذٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

تخريج الحديث وبيان الاختلافات المؤثرة في الترجيح

- أخرجه أبو عوانة في مستخرجه (٤/٤٠/رقم٥٩٥٥) عن أبي أمية والصغاني عن الحاكم بن موسى به، قال الصغاني: ليس هذا بالشام.
- والطبراني في مسند الشاميين (٢/٢٠٩/رقم١٢٠١) عن علي بن عبد العزيز وعبد الله بن أحمد بن حنبل عن الحاكم بن موسى عن الهيثم بن حميد عن زيد بن واقد عن بسر بن عبيد الله عن أبي إدريس عن أبي الدرداء عن النبي (ﷺ).
- والحاكم في المستدرك (٤/٣٣٤/ رقم٧٨٢٥) من طريق يحيي

١ - علل الحديث (٤ / ١٥٠ - ١٥١ / رقم ١٣٢٥).

بن محمد بن يحيي عن الحاكم بن موسى عن الهيثم بن حميد عن زيد بن واقد عن بسر بن عبيد الله عن ابن عائذ عن أبي الدرداء عن النبي (ﷺ).

- والبيهقي في السنن الكبرى كتاب الأيمان باب الكفارة قبل الحنث (٨٩/١٠/رقم ١٩٩٥٣) من طريق العباس بن محمد عن الحاكم بن موسى عن الهيثم بن حميد عن زيد بن واقد عن بسر عن ابن عائذ عن أبي الدرداء عن النبي(ﷺ).
- وذكره ابن حجر في المطالب العالية (٨ / ٥٧٤ / رقم ١٧٧٧) وعزاه إلى أبي يعلى ، قَالَ أَبُو يَعْلَى حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى ثنا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ أَوْ غَيْرُهُ عَنِ الْهَيْثَمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ وَاقِدٍ عَنْ بُسْرِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ عن أبي عابد عَنْ أبي الدرداء رَضِيَ الله عَنْه عَنْ النَّبِيِّ (ﷺ).
- وقد رجح أبو حاتم بأن بسر بن عبيد الله يروي عن أبي إدريس الخولاني عائذ الله ولم يروي عن ابن عائذ شيئاً بقرينة البلدية ، لأن ابن عائذ حمصي وبسر دمشقي وأبو إدريس الخولاني دمشقي فهو قاضي دمشق وقد ترجم له ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٣٧/٢٦/ رقم ٣٠٦٧)، ومما يتضافر مع هذا الترجيح قول الصغاني شيخ أبي عوانة عن طريق ابن عائذ: ليس هذا بالشام.

النموذج السابع

قال ابن أبي حاتم(١):

وسألتُ أَبِي عن حديثٍ رواه عبد الله بن زيد بن أَسْلَم ،عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عن النبيِّ(ﷺ) قَالَ: احْثُوا فِي وُجُوهِ المَدَّاحِينَ التُّرَابَ؟ قَالَ أَبِي: فجعلتُ أستحسنُهُ! حَتَّى رأيتُ مَا رَوَاهُ حَفْصُ بنُ مَيْسَرة، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَم، عَنْ جَامِعِ بْنِ أَبِي راشد: أَنَّ النبيَّ(ﷺ) قَالَ ... ، فعَلِمتُ أَنَّ ذَلِكَ الصوابُ؛ وذلك أَنَّ أهلَ الكوفةِ يَرْوُونَ هَذَا الحديثَ عَنِ المِقْداد بْنِ الأَسْوَدِ، عَنِ عبد الله بن عمرو؛ فعلمتُ أَنَّ هَذَا الحديثَ لَيْسَ مِنْ رِوَايَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ؛ إِنَّمَا رواه أهلُ العراق، و«جامِعٌ» مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ؛ فَرَجَعَ الحديثُ إِلَى الْعِرَاقِ؛ وَهَذَا عِنْدِي الصَّحِيحُ.

تخريج الحديث وبيان الاختلافات المؤثرة في الترجيح

أولاً: رواية عبد الله بن زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر عن النبي(ﷺ):

- أخرجها الضياء المقدسي في المختارة (١٣/١٨٨-١٨٩/ رقم ٣٠٠) من طريق يحيي بن حسان.
- والخطيب البغدادي في تاريخه (٨/٣١٠/رقم٢٤٤٣) من طريق يحيي بن حسان.
- والبزار في مسنده (البحر الزخار) (١٢/٣٤/ رقم٥٤١٣) من طريق يحيي بن حسان، (٥٤١٤) من طريق يحيي الوحاظي، وتمام في فوائده (١/١٧/رقم١١) من طريق أبي الجماهر محمد

١ - علل الحديث (٥ /٦٠٢ / رقم ٢٢٠٥).

بن عثمان التنوخي ورقم (١٢) من طريق أبي الجماهر محمد بن عثمان، ثلاثتهم عن عبد الله بن زيد به.

ثانياً: رواية عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن زيد بن أسلم عن ابن عمر أخرجها:

- ابن حبان في صحيحه باب ذكر الأمر بترك الاغتراء عند المدح (٨٢/١٣/رقم٥٧٦٩) من طريق مروان بن محمد عن عبد العزيز به.

ثالثاً: رواية سعيد بن عبد العزيز عن زيد بن أسلم أخرجها:

- الطبراني في مسند الشاميين (١٦٥/١/رقم٢٧٥) من طريق الوليد بن مزيد عنه به.
- وابن المقرئ في معجمه (٣٢٣/ رقم١٠٤٠) من طريق الوليد بن مرثد عنه به.
- وتمام في فوائده (١٦/١/ رقم ١٠) من طريق الوليد بن مزيد عنه به.
- وأبو نعيم في حلية الأولياء (١٢٧/٦) من طريق الوليد بن مزيد عنه به.
- وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٧٠/٣٥) من طريق الوليد بن مزيد عنه به و(٢٦٨/٦٣) من طريق الوليد بن مزيد أيضاً عنه به.

رابعاً: **رواية حفص بن ميسرة عن زيد بن أسلم عن جامع بن أبي راشد عن النبي(ﷺ) مرسلاً** لم أقف عليها.

خامساً: **رواية المقداد بن الأسود عن النبي(ﷺ)** والتي أشار إليها أبو حاتم بقوله:" أن أهل الكوفة يروون هذا الحديث عن المقداد بن الأسود عن عبد الله بن عمرو لم أقف عليها إلا من رواية المقداد مباشرة عن النبي(ﷺ) بدون ذكر عبد الله بن عمرو أخرجها:

- مسلم في صحيحه كتاب الزهد والرقائق باب النهي عن المدح (٤/٢٢٩٧/رقم٣٠٠٢).
- وأبو داود في سننه كتاب الأدب باب في كراهية التمادح (٤/٢٥٤/رقم٤٨٠٤).
- والترمذي في أبواب الزهد باب ما جاء في كراهية المدحة والمداحيين (٤/٥٩٩/رقم٢٣٩٣) وقال:" المقداد بن الأسود هو المقداد بن عمرو الكندي ويكنى أبا معبد، وإنما نسب إلى الأسود بن عبد يغوث لأنه كان قد تبناه وهو صغير.
- والبخاري في الأدب المفرد (١٢٤/ رقم٣٣٩).
- وأحمد في مسنده (٣٩/٢٤٦/رقم٢٣٨٢٣و٢٣٨٢٤) ، (٣٩/٢٤٩/رقم٢٣٨٢٧) و(٢٥٠/ رقم٢٣٨٢٨).

من خلال الدراسة السابقة يتبين لنا ما يلي:

اختلف على زيد بن أسلم عن ابن عمر في روايته على وجهين:

الوجه الأول: رواية عبد الله بن زيد عنه.

الوجه الثاني: رواية حفص بن ميسرة عنه عن جامع بن أبي راشد وهذا الوجه قد رجحه أبو حاتم بقرينة البلدية لرواية أهل الكوفة لهذا

الحديث عن المقداد بن الأسود، وأن جامعاً ابن أبي راشد من أهل العراق فقد نص على كوفيته البخاري في التاريخ الكبير (٢/٢٤١)، والمزي في تهذيب الكمال (٤/٤٨٥).

وذكر الدار قطني في العلل (١٣/١٦١/رقم٣٠٤٣) هذا الحديث وقال: وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ (ﷺ)، قال: احثوا في وجوه المداحين التراب، فقال: اختلف فيه على زيد بن أسلم؛ فرواه سعيد بن عبد العزيز، وعبد الله بن زيد بن أسلم، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، وخالفهم الدراوردي، فرواه عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ مُرْسَلًا، عَنِ النَّبِيِّ (ﷺ)، وخالفهم هشام بن سعد، وحفص بن ميسرة، روياه عن زيد بن أسلم، عن جامع بن أبي راشد مُرْسَلاً عَنِ النَّبِيِّ (ﷺ).

الخاتمة

وتشتمل على :

١- أهم النتائج

٢- فهرس المصادر والمراجع

٣- فهرس الموضوعات

أهم النتائج

أولا : يكاد ينعقد إجماع الأئمة المتخصصين في السنة النبوية على أن علم العلل من أجل أنواع علوم الحديث .

ثانيا : تعد قرينة اتفاق البلدان من الموضوعات الهامة في علم العلل ، لما لها من أثر في ضبط المرويات ، والجرح والتعديل .

وقد توافق علماء العلل على الترجيح بين الروايات بقرينة البلدية ، وقد ظهر ذلك واضحا من خلال النماذج التطبيقية ، التي أوردتها على سبيل المثال لا الحصر .

ثالثا : أكدت الدراسة التطبيقية ترجيح النظرية القائلة بأن الإمامَ مُسْلِمًا – رحمه الله تعالى – قد ضَمَّنَ الباب الواحد الطبقات الثلاث التي أرسى عليها كتابه ، حيث يبدأ الباب برواية الحفاظ المتقنين للاحتجاج بها – وذلك في الأصول – ، ثم يختم الباب بالروايات المعلولة ، التي تُكْتَشَفُ عِلَّتُهَا بمقارنتها بما صَدَّرَ به الباب – وذلك في المتابعات – .

وقد ظهر هذا واضحا في النموذج الأول ، الذي يؤكد أن مُسْلِمًا موافق للأئمة باعتماد الوجه الصحيح ، وتصديره الباب بما هو راجح عند الأئمة .

فهرس المصادر والمراجع

١- الآحاد والمثاني، المؤلف: أبو بكر بن أبي عاصم، وهو: أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني، المحقق: د/ باسم فيصل أحمد الجوابرة، الناشر: دار الراية – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ – ١٩٩١م .

٢- الأحاديث المختارة (المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما)، المؤلف: ضياء الدين أبو عبد الله، محمد بن عبد الواحد المقدسي، دراسة وتحقيق: الأستاذ الدكتور/ عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، الناشر: دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.

٣- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط ، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

٤- الأدب المفرد، المؤلف: أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، حققه وقابله على أصوله: سمير بن أمين الزهيري، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م .

٥- الأموال لابن زنجويه، المؤلف: أبو أحمد حميد بن مخلد بن قتيبة بن عبد الله الخرساني، المعروف بابن زنجويه، تحقيق الدكتور: شاكر ذيب فياض، الأستاذ المساعد – بجامعة الملك سعود، الناشر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

٦- بحوث في تاريخ السنة المشرفة، المؤلف: أكرم بن ضياء العمري، الناشر: بساط – بيروت، الطبعة: الرابعة، بدون تاريخ.

٧- تاريخ بغداد، المؤلف: أبو بكر، أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، المحقق: الدكتور/ بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢ م .

٨- تاريخ دمشق، المؤلف: أبو القاسم، علي بن الحسن بن هبة الله، المعروف بابن عساكر، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.

٩- التاريخ الكبير، المؤلف: أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، طبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان .

١٠- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المؤلف: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي، المحقق: د/ بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.

١١- جامع البيان في تأويل القرآن، المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .

١٢- الجامع في العلل والفوائد، تأليف الدكتور: ماهر ياسين الفحل، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ.

١٣- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، المؤلف: أبو بكر، أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، الخطيب البغدادي، المحقق: د/ محمود الطحان، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، بدون تاريخ.

١٤- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، المؤلف: أبو نعيم، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، الناشر: السعادة - بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .

١٥- رسوم التحديث في علوم الحديث، المؤلف: برهان الدين، أبو إسحاق، إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الجعبريّ، المحقق: إبراهيم بن شريف الميلي، الناشر: دار ابن حزم - لبنان / بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .

١٦- سنن الترمذي، المؤلف: أبو عيسى، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر، وآخرين، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، الطبعة: الثانية، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

١٧- سنن أبي داود، المؤلف: أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، بدون تاريخ.

١٨- سنن الدارمي (مسند الدارمي)، المؤلف: أبو محمد، عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ – ٢٠٠٠م .

١٩- سنن سعيد بن منصور، المؤلف: أبو عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني الجوزجاني، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: الدار السلفية – الهند، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٢م سنن النسائي الصغرى (المجتبى من السنن)، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

٢٠- السنن الكبرى، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي، المحقق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

٢١- السنن الكبرى، المؤلف: أبو عبد الرحمن، أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، المحقق: حسن عبد المنعم شلبي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م .

٢٢- سير أعلام النبلاء، المؤلف : شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر : مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

٢٣- شرح معاني الآثار، المؤلف: أبو جعفر، أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري، المعروف بالطحاوي، حققه وقدم له: محمد زهري النجار، ومحمد سيد جاد الحق، راجعه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: د/ يوسف عبد الرحمن المرعشلي – الباحث بمركز خدمة السنة بالمدينة النبوية، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.

٢٤- شعب الإيمان، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية ببومباي – الهند، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م .

٢٥- صحيح ابن خزيمة، المؤلف: أبو بكر، محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري، المحقق: د/ محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت، بدون تاريخ.

٢٦- صحيح مسلم (المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم–)، المؤلف: مسلم بن الحجاج، أبو الحسن القشيري النيسابوري، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، بدون تاريخ.

٢٧- الطب النبوي، المؤلف: أبو نعيم، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، المحقق: مصطفى خضر دونمز التركي، الناشر: دار ابن حزم، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٦م.

٢٨- علل الترمذي الكبير، المؤلف: أبو عيسى، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، المحقق: صبحي السامرائي، وأبو المعاطي النوري، ومحمود خليل الصعيدي، الناشر: عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.

٢٩- العلل لابن أبي حاتم، المؤلف: أبو محمد، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي، ابن أبي حاتم، تحقيق: فريق من الباحثين، بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد ، و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي ، الناشر: مطابع الحميضي ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.

٣٠- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، المؤلف: أبو الحسن، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني، المجلدات (١-١١) تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الناشر: دار طيبة – الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، والمجلدات (١٢-١٥) علق عليه: محمد بن صالح بن محمد الدباسي، الناشر: دار ابن الجوزي – الدمام، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ .

٣١- الفوائد، المؤلف: أبو القاسم، تمام بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن عبد الله بن الجنيد البجلي الرازي ثم الدمشقي، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ .

٣٢- قواعد العلل وقرائن الترجيح، تأليف: د/ عَادِلِ بنِ عَبْدِ الشَّكُورِ الزُّرَقِي، أستاذ الحديث المساعد، بكلية المعلمين بالرياض، الناشر: دار المحدث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

٣٣- الكفاية في علم الرواية، المؤلف: أبو بكر، أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، الخطيب البغدادي، المحقق: أبو عبد الله السورقي، وإبراهيم حمدي المدني، الناشر: المكتبة العلمية – المدينة المنورة، بدون تاريخ.

٣٤- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، المؤلف: أبو محمد، الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي الفارسي، المحقق: د/ محمد عجاج الخطيب، الناشر: دار الفكر – بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٤هـ .

٣٥- مستخرج أبي عوانة، المؤلف: أبو عوانة، يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، الناشر: دار المعرفة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

٣٦- المستدرك على الصحيحين، المؤلف: أبو عبد الله الحاكم، محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري، المعروف بابن البيع، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م.

٣٧- مسند الإمام أحمد بن حنبل، المؤلف: أبو عبد الله، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، المحقق: شعيب الأرنؤوط، وآخرون، إشراف: د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م.

٣٨- مسند البزار (المنشور باسم البحر الزخار)، المؤلف: أبو بكر، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي، المعروف بالبزار، المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، وآخرون، الناشر: مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، (١٩٨٨م – ٢٠٠٩م) .

٣٩- مسند أبي داود الطيالسي، المؤلف: أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصرى، المحقق: الدكتور/ محمد بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م .

٤٠- مسند الروياني، المؤلف: أبو بكر محمد بن هارون الرُّوياني، المحقق: أيمن علي أبو يماني، الناشر: مؤسسة قرطبة – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ .

٤١- مسند الشاميين، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، المحقق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٤م.

٤٢- مسند أبي يعلى، المؤلف: أبو يعلى، أحمد بن علي بن المثُنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، الموصلي، المحقق: حسين سليم أسد، الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

٤٣- المسند للشاشي، المؤلف: أبو سعيد، الهيثم بن كليب بن سريج بن معقل الشاشي البِنْكَثي، المحقق: د. محفوظ الرحمن زين الله، الناشر: مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ.

٤٤- مصنف ابن أبي شيبة (الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار)، المؤلف: أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي، المحقق: كمال يوسف الحوت، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ .

٤٥- مصنف عبد الرزاق (المصنف)، المؤلف: أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ .

٤٦- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، المؤلف: أبو الفضل، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، المحقق: (١٧) رسالة علمية قدمت لجامعة الإمام محمد بن سعود، تنسيق: د/ سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري، الناشر: دار العاصمة، دار الغيث – السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ .

٤٧- معجم الشيوخ، المؤلف: ثقة الدين، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، المعروف بابن عساكر، المحقق: الدكتورة/ وفاء تقي الدين، الناشر: دار البشائر – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م .

٤٨- المعجم لابن المقرئ، المؤلف: أبو بكر، محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم بن زاذان الأصبهاني الخازن، المشهور بابن المقرئ، تحقيق: أبي عبد الرحمن، عادل بن سعد، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، شركة الرياض للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م .

٤٩- المعجم الكبير، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الناشر: مكتبة ابن تيمية – القاهرة ، الطبعة: الثانية، بدون تاريخ.

٥٠- معرفة علوم الحديث، المؤلف: أبو عبد الله الحاكم، محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري، المعروف بابن البيع، المحقق: السيد معظم حسين، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة: الثانية، ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م.

٥١- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، المؤلف: أبو الفضل، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، المحقق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الناشر: مطبعة سفير بالرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ه ـــ

٥٢- النكت على مقدمة ابن الصلاح، المؤلف: أبو عبد الله، بدر الدين، محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي، المحقق: د/ زين العابدين بن محمد بلا فريج، الناشر: أضواء السلف – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـــ - ١٩٩٨م.

فهرس الموضوعات

المقدمة ١٥
المبحث الأول مكانة علم العلل ، وأهمية قرينة اتفاق البلدان ١٧
المبحث الثاني النماذج التطبيقية من كتاب العلل لابن أبي حاتم ... ٢٣
النموذج الأول ٢٤
النموذج الثاني ٣٠
النموذج الثالث ٣٤
النموذج الرابع ٣٦
النموذج الخامس ٣٨
النموذج السادس ٤١
النموذج السابع ٤٣
الخاتمة ٤٧
أهم النتائج ٤٨
فهرس المصادر والمراجع ٤٩